### استسفر عن وضع دراسة خاصة من حيث المخطط الهيكلي للمنطقة

# المطيري: ما حلول مشكلات منطقة الجليب؟

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة قال في مقدمته: حين تطأ قدمك منطقة جليب الشيوخ تتفاجأ بأنك دخلت إلى عالم آخر، عالم من الفوضى والعشوائية الخلاقة، عالم لا علاقة له بالكويت ولا برؤيتها المستقبلية التي تحدثنا بها الحكومة ليلا ونهارا، ومع ما يحدث من تقدم ورؤى تنفذ على أرض الواقع في كثير من البلدان العربية الشقيقة من قضائها على العشوائيات في بلدانهم نجد أنفسنا لا نحرك ساكنا في القضاء على ما لدينا من عشوائيات فإلى متى تنتهي فوضى العشوائيات في منطقة الجليب؟

حيث تتركز أهم المشكلات التي تطفو على السطح في تلك المنطقة على وجود الأسواق العشوائية والتي من شأنها التأثير على الحركة المرورية وتسبب تلوثا بصريا، كما تتكدس المنطقة بالعمالة الهامشية والعزاب بالمخالفة للقانون ونزوحهم أيضا للسكن في أماكن السكن الخاص بالمواطنين فأصبحت المنطقة برمتها مأوى لمخالفي القانون، كما يوجد غياب تام للتنظيم العمراني الذي من شأنه إعاقة أي مشاريع مستقبلية فضلا عن عشرات المحلات المخالفة.

ونظرا لما تمتاز به منطقة جليب الشيوخ من موقع استراتيجي فهي تخدم عدة مواقع مهمة مثل المطار وستاد جابر والمدينة الجامعية فلا يعقل ولا يصح أن تظل المنطقة بهذا الوضع الذي يشبه إلى حد كبير المدن المنكوبة. وطالب تزويده وإفادته بما يلي:

1 ـ ما نتائج اللجان الوزارية المشكلة لوضع حلول مناسبة لهذا المنطقة؟ وما الحلول المقترحة لمعالجة مشكلات منطقة الجليب الداخلة ضمن اختصاصات الوزارة؟ وما نسبة تنفيذ تلك المقترحات؟ وما المعوقات التي تعوق تنفيذ تلك المقترحات؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك؟

2 ـ ما طرق وحلول الوزارة لحل مشكلة الأسواق العشوائية وجملة الرؤى الشاملة لإحلال المنطقة بالكامل؟ والى أي مدى وصلت الوزارة في حل تلك المشكلة؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك

3 ـ ما حلول الوزارة لحل مشكلة سكن العزاب ـ وما نسبة إشغال سكن العزاب بمناطق السكن الخاص بتلك المنطقة؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك.

4 ـ ما الإجراءات القانونية المتخذة من الوزارة ضد أصحاب العقارات التي تؤجر وحداتها للعزاب؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك.

5 ـ ما نتائج حملات البلدية على المنطقة في الآونة الأخيرة لضبط المخالفات القانونية؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك.

6 ـ ما نسبة التعديات على أملاك الدولة؟ وما الإجراءات القانونية المتخذة لردع المتعدي على أملاك الدولة؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك.

7 ـ ما الإجراءات المتخذة حيال المحلات التجارية المخالفة؟ وما عدد ما تم غلقه؟ وما عدد ما تم تقنين وضعه القانوني؟ يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

8 ـ هل تم وضع دراسة خاصة من حيث المخطط الهيكلي للمنطقة لكي لا تتعارض مستقبلا مع أي مشاريع أخرى؟ يرجى تزويدي بالمستندات الدالة

# .. ويسأل عن سبب توقف أعمال الصيانة في «السابع»

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري، قال في مقدمته:

حيث كثرت الحوادث والوفيات فضلا عن الازدحام المروري جراء بطء وتوقف عمليات الصيانة وعشوائية التحويلات الإسمنتية بطريق الدائري السابع خاصة جسر صباح الناصر المؤدي لمنطقة كبد.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1ـ سبب توقف أعمال الصيانة.

2ـ اسم الشركة المنفذة للمشروع.

3ـ ما الأسس والضوابط التي بناء عليها تم إسناد المشروع للشركة المنفذة؟

4ـ ما البرنامج المحدد للانتهاء من المشروع؟

5ـ ما أسباب التأخير في الانتهاء من المشروع؟

6ـ إفادتنا بصورة من تقارير الزيارات الميدانية التي ترد من الجهاز التنفيذي للمشروع إلى الهيئة العامة للطرق والنقل البري؟

7ـ بيان مدى التزام الشركة المنفذة للمشروع بالبرنامج الزمني المحدد؟

### خلال السنوات الثلاث الماضية

# الصالح: ما عدد المواطنين المستقيلين من القطاع الخاص؟

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالا إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل قال في مقدمته: تسعى الدول المتقدمة إلى تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص من أجل تعزيز مكانته وتفعيل دوره، لخلق فرص وظيفية مناسبة تسهم في القضاء على أزمة البطالة، إيمانا من تلك الدول بأن القطاع الحكومي لا يستوعب جميع الخريجين ولابد من خلق فرص عمل عادلة تلبي طموحاتهم، بعيدا عن انتظار الشباب في قوائم انتظار التوظيف في الجهات الحكومية. ويعد العزوف عن العمل في القطاع الخاص ظاهرة مقلقة لواقع التوظيف في الكويت، حيث يعتبر الأمر شاهدا على عدم سعي الدولة لحل أزمة التوظيف بين الخريجين في ظل عدم ربط سوق مخرجات التعليم بسوق العمل في القطاع الحكومي.

ولما كان معالجة أزمة البطالة تقتضي مواجهة حقيقية لمشكلات التعيينات التي تمر بها البلاد ومن بينها الاهتمام بالقطاع الخاص بوصفه رافدا من روافد التوظيف يسهم في تخفيف قوائم انتظار التعيينات في القطاع الحكومي، فإنني أطالب بتزويدي وإفادتي بالآتي:

1 ـ ما عدد المواطنين المستقيلين من القطاع الخاص خلال الثلاث سنوات الماضية، منذ بداية 2017 حتى تاريخ تقديم السؤال؟

2 ـ ما عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص خلال الثلاث سنوات الماضية، منذ 2017 حتى تاريخ تقديم السؤال، كل سنة على حدة؟

3 ـ ما عدد المواطنين الذين قدموا استقالتهم من القطاع الخاص خلال الثلاث سنوات الماضية وتم تعيينهم في القطاع الحكومي؟

4 ـ ما عدد المواطنين الذين قدموا استقالتهم من القطاع الخاص خلال الثلاث سنوات الماضية وتمت إعادة تعيينهم في القطاع الخاص مرة اخرى؟

5 ـ ما عدد المواطنين الذين قدموا استقالتهم من القطاع الخاص خلال الثلاث سنوات الماضية ومتقاعدين حاليا؟

6 ـ هل هناك عزوف عن العمل من قبل المواطنين في القطاع الخاص؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى إفادتي بأسباب عزوف المواطنين عن الالتحاق بوظائف القطاع الخاص؟

7 ـ هل هناك دراسة حكومية حول بحث أسباب استقالة العمالة الوطنية من القطاع الخاص؟ إذا كانت الاجابة بالنفي يرجى تزويدي بأسباب عدم اجراء تلك الدراسة، واذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنتائج الدراسات التي تمت في هذا الشأن خلال الثلاث سنوات الماضية؟

8 ـ ما الاجراءات الحكومية التي تتخذها الحكومة في سبيل تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص وخلق فرص وظيفية جادة تساهم مع القطاع الحكومي في حل أزمة البطالة؟

### استفسر من جميع الوزراء عن الاستثناءات والضوابط القانونية بهدف حوكمة وترشيد القضية

# الدلال يسأل عن عدد المحالين للتقاعد منذ 2017 حتى تاريخه

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال أسئلة لكل الوزراء بشأن جميع الجهات الحكومية التابعة لهم بشأن حالات الإحالة للتقاعد منذ 2017 والاستثناءات والضوابط القانونية لهذا الموضوع، لافتا إلى أن الهدف المرجو من التحرك البرلماني هو حوكمة وترشيد موضوع التقاعد بصورة محكمة وعادلة للجميع.

وقال الدلال: ما زالت الجهات الحكومية تتخذ قرارات بشأن إحالة موظفين للتقاعد دون أساس من القانون والنظم واللوائح المستقرة، ومازال مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية لم يضع ضوابط الإحالة للتقاعد مما جعل كل وزارة أو جهة حكومية تتخذ قرارات بشأن الإحالة للتقاعد بشكل مستقل عن الجهات الحكومية الأخرى، مما خلق حالة من عدم التساوي وغياب معايير العدالة اضافة إلى الآثار السلبية من إحالة موظفين يتمتعون بخبرات وظيفية تحتاجها الدولة، كما لوحظ أيضا قيام عدد من الوزارات والجهات باستثناء البعض من الإحالة للتقاعد وهو ما يمثل انحرافا في استعمال السلطة وغياب المسطرة الواحدة لتنفيذ القانون، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

وطلب من وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية تزويده بما يلي:

1 ـ عدد وأسماء من تمت إحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية: وزارة النفط ـ وزارة الكهرباء والماء ـ مؤسسة البترول الكويتية منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2 ـ ما الأسس القانونية التي بنت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية: وزارة النفط ـ وزارة الكهرباء والماء ـ مؤسسة البترول الكويتية وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 وحتى تاريخه موظفين أعمارهم لم تصل الى 55 سنة وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله الخامس الموجه إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي تزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت إحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة التربية ـ وزارة التعليم العالي ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ـ جامعة الكويت ـ أكاديمية الفنون) منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة الإعلام ـ وكالة الأنباء الكويتية ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الهيئة العامة للرياضة ـ الهيئة العامة للشباب ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية) وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 حتى تاريخه في الجهات التالية (وزارة الإعلام ـ وكالة الأنباء الكويتية ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الهيئة العامة للرياضة ـ الهيئة العامة للشباب ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية) مع ذكر سبب الاستثناء وهل توجد ضوابط للاستثناء من الإحالة للتقاعد مع تزويدي بها.

4ـ هل عرضت القرارات الخاصة بالإحالة للتقاعد الصادرة منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه على مراقبي التوظيف التابعين لديوان الخدمة المدنية وهل توجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية مكتوبة ورسمية بشأن صحة الإحالة للتقاعد مع تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية على ذلك.

5ـ هل يوجد من الموظفين المحالين للتقاعد منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل الى 55 سنة وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله السادس الموجه إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بتزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت احالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة الإعلام ـ وكالة الأنباء الكويتية ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الهيئة العامة للرياضة ـ الهيئة العامة للشباب ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية) مع ذكر سبب الاستثناء وهل توجد ضوابط للاستثناء من الإحالة للتقاعد مع تزويدي بها.

4ـ هل عرضت القرارات الخاصة بالإحالة للتقاعد الصادرة منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه على مراقبي التوظيف التابعين لديوان الخدمة المدنية وهل توجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية مكتوبة ورسمية بشأن صحة الإحالة للتقاعد مع تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية على ذلك.

5ـ هل يوجد من الموظفين المحالين للتقاعد منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل الى 55 سنة وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله السابع الموجه إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان بتزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت احالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة التجارة والصناعة ـ الهيئة العامة للصناعة ـ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة ـ هيئة أسواق المال ـ هيئة تشجيع الاستثمار ـ وزارة المواصلات ـ شؤون الطيران المدني ـ مطار الكويت الدولي ـ الإدارة العامة للطيران المدني ـ رئاسة المجلس الأعلى للطيران المدني ـ مؤسسة الموانئ الكويتية) منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة التجارة والصناعة ـ الهيئة العامة للصناعة ـ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة ـ هيئة أسواق المال ـ هيئة تشجيع الاستثمار ـ وزارة المواصلات ـ شؤون الطيران المدني ـ مطار الكويت الدولي ـ الإدارة العامة للطيران المدني ـ رئاسة المجلس الأعلى للطيران المدني ـ مؤسسة الموانئ الكويتية) وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 وحتى تاريخه في الجهات التالية (وزارة التجارة والصناعة ـ الهيئة العامة للصناعة ـ الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة ـ هيئة أسواق المال ـ هيئة تشجيع الاستثمار ـ وزارة المواصلات ـ شؤون الطيران المدني ـ مطار الكويت الدولي ـ الإدارة العامة للطيران المدني ـ رئاسة المجلس الأعلى للطيران المدني ـ مؤسسة الموانئ الكويتية) مع ذكر سبب الاستثناء وهل توجد ضوابط للاستثناء من الإحالة للتقاعد مع تزويدي بها.

4ـ هل عرضت القرارات الخاصة بالإحالة للتقاعد الصادرة منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه على مراقبي التوظيف التابعين لديوان الخدمة المدنية وهل توجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية مكتوبة ورسمية بشأن صحة الإحالة للتقاعد مع تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية على ذلك.

5ـ هل يوجد من الموظفين المحالين للتقاعد منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل الى 55 سنة؟ وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله الثامن الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح تزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت إحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة الداخلية ـ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ـ الإدارة العامة للتحقيقات ـ الهيئة العامة للمعلومات المدنية) منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنيت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة الداخلية ـ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ـ الإدارة العامة للتحقيقات ـ الهيئة العامة للمعلومات المدنية) وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 وحتى تاريخه في الجهات التالية (وزارة الداخلية ـ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ـ الإدارة العامة للتحقيقات ـ الهيئة العامة للمعلومات المدنية) مع ذكر سبب الاستثناء وهل توجد ضوابط للاستثناء من الإحالة للتقاعد مع تزويدي بها.

4ـ هل عرضت القرارات الخاصة بالإحالة للتقاعد الصادرة منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه على مراقبي التوظيف التابعين لديوان الخدمة المدنية وهل توجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية مكتوبة ورسمية بشأن صحة الإحالة للتقاعد مع تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية على ذلك.

5ـ هل يوجد من الموظفين المحالين للتقاعد منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل 55 سنة؟ وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله التاسع الموجه إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء تزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت إحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة النفط ـ وزارة الكهرباء والماء ـ مؤسسة البترول الكويتية) منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنيت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة النفط ـ وزارة الكهرباء والماء ـ مؤسسة البترول الكويتية) حتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل 55 سنة؟ وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله العاشر الموجه إلى وزير الشؤون الاجتماعية تزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت أحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ الهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة ـ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنيت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ الهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة ـ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 حتى تاريخه في الجهات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لشؤون ذوى الإعاقة ـ الهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة ـ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) مع ذكر سبب الاستثناء وهل يوجد ضوابط للاستثناء من الإحالة للتقاعد مع تزويدي بها.

4ـ هل عرضت القرارات الخاصة بالإحالة للتقاعد الصادرة منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه على مراقبي التوظيف التابعين لديوان الخدمة المدنية وهل توجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية مكتوبة ورسمية بشأن صحة الإحالة للتقاعد مع تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية على ذلك.

5ـ هل يوجد من الموظفين المحالين للتقاعد منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل 55 سنة؟ وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله الحادي عشر الموجه إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة تزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت إحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة الأشغال العامة ـ البلدية) منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنيت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة الأشغال العامة ـ البلدية) وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل الى 55 سنة؟ وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.

وطالب في سؤاله الثالث عشر الموجه إلى وزير الشؤون الاجتماعية تزويده بما يلي:

1ـ يرجى تزويدي بعدد وأسماء من تمت أحالتهم للتقاعد من موظفي الجهات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ الهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة ـ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه مع رجاء تحديد الاسم والمنصب الوظيفي والإدارة المعنية التابع لها الموظف المحال للتقاعد وتاريخ التقاعد وسببه وتزويدي بنسخ من قرارات الإحالة للتقاعد.

2ـ ما الأسس القانونية التي بنيت عليها القرارات الصادرة بالإحالة للتقاعد منذ بداية عام 2017 في الجهات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ الهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة ـ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) وحتى تاريخه.

3ـ يرجى تزويدي بأعداد وأسماء من تم استثناؤهم من الإحالة للتقاعد منذ عام 2017 حتى تاريخه في الجهات التالية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لشؤون ذوى الإعاقة ـ الهيئة العامة لشؤون ذوى الإعاقة ـ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة) مع ذكر سبب الاستثناء وهل يوجد ضوابط للاستثناء من الإحالة للتقاعد مع تزويدي بها.

4ـ هل عرضت القرارات الخاصة بالإحالة للتقاعد الصادرة منذ بداية عام 2017 حتى تاريخه على مراقبي التوظيف التابعين لديوان الخدمة المدنية وهل توجد موافقة من ديوان الخدمة المدنية مكتوبة ورسمية بشأن صحة الإحالة للتقاعد مع تزويدي بنسخة من موافقات ديوان الخدمة المدنية على ذلك.

5ـ هل يوجد من الموظفين المحالين للتقاعد منذ بداية عام 2017 وحتى تاريخه موظفون أعمارهم لم تصل 55 سنة؟ وفي حالة وجود تلك الحالات يرجى تزويدي بالأسماء والأعداد والأسباب القانونية للإحالة للتقاعد وأسس تلك القرارات.